وزارة التّعليم
جامعة المرقب
كليّة علوم الشّريعة

المجلّة العلميّة لعلوم الشّريعة

مجلّة علميّة دوريّة محكّمة نصف سنويّة

العدد الخامس

جمادى الأولى/ 1443 – 12/ 2021م

المجلّة العلميّة لعلوم الشّريعة

مجلّة علميّة محكّمة دوريّة نصف سنويّة

تصدر عن كليّة علوم الشّريعة بجامعة المرقب. مدينة الخمس. دولة ليبيا

هيئة التّحرير:

أ. عصام الصّديق يعقوب

أ. حمزة امحمّد ارفيّدة

م. طارق عليّ الحوّات

الهيئة الاستشاريّة:

أ.د. إبراهيم عبد الله سلطان

د. محمّد عبد الحفيظ اعليجة

د. امحمّد فرج الزّائدي

د. عليّ محمّد افريو

د. خليفة فرج الجرّاي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

أوّلاً: رؤية المجلّة واهتماماتها:

تعنى المجلّة العلميّة لعلوم الشّريعة بنشر البحوث والدّراسات العلميّة المحكّمة في مجالات علوم الشّريعة باللّغة العربيّة. وتحرص هيئة التّحرير -من خلال إجراءات النّشر- على تحقّق شروط البحث العلميّ في الأعمال المنشورة، وذلك من حيث: وضوح مشكلة البحث وفكرته، والأصالة، والموضوعيّة، وغير ذلك من مقوّمات البحث العلميّ. كما تحرص هيئة التّحرير على الرّقيّ بالخطاب المعرفيّ والدّعويّ لمواكبة التّحديات المعاصرة، وفق الضّوابط الشّرعيّة والعلميّة.

ويدخل في نطاق اهتمامات المجلّةِ البحوثُ العلميّة في مجال اللّغة العربيّة ذاتُ الصّلة المباشرة بعلوم الشّريعة، كالتي تتعلّق بالقراءات، وكذلك بحوثُ التّربية الإسلاميّة، والدّراساتُ المقارنة بين الشّريعة والقانون، ونحو ذلك. ويشترط في هذا كلّه أن يكون الجانب الشّرعيّ هو الغالب على البحث.

كما تفسح المجلّة المجال لنشر التّعليقات النّاقدة للكتب الصّادرة حديثاً في مجال علوم الشّريعة والفكر الإسلاميّ، وبخاصّة الكتب العالميّة الحديثة والمهمّة.

كما ترحّب المجلّة أيضاً بنشر التّقارير عن المؤتمرات والنّدوات العلميّة في مجال اختصاصها؛ لبيان أهداف المؤتمر -أو النّدوة- ومحاوره، وملخّصاتٍ وجيزة لأهمّ الأوراق العلميّة المقدَّمة خلاله، وأهمّ التوصيات، مع ضرورة ذكر عنوان المؤتمر ومكانه وتاريخه.

ثانياً: شروط النّشر في المجلّة:

- **الشّروط المنهجيّة لكتابة البحوث:**

1. أن يكون البحث أصيلاً في أفكاره وموضوعه، متضمّنا مشكلة واضحة تدخل ضمن تخصّص المجلّة.
2. ألّا يزيد البحث على أربعين (40) صفحة، بما في ذلك المقدّمة وثبت المصادر، مع مراعاة خصوصيّة بعض المواضيع، كما لو كان البحث تحقيقاً لمخطوط أو نحو ذلك.
3. أن يُسبَق البحث بملخّصٍ، يوضّح فيه الباحث المشكلة البحثيّة، وأهميّة البحث، ويذكر فيه الكلمات الدّلاليّة الّتي تعين الباحثين على الاستفادة من بحثه فيما بعد. ويُشترَط ألّا يتجاوز الملخّص -بما في ذلك الكلمات الدّلاليّة- خمسمائة (500) كلمة.
4. إذا كانت الورقة المقدّمة للنّشر تعليقاً على كتاب أو تقريراً عن مؤتمر أو ندوة- فإنّه يُشترَط ألّا يزيد عدد صفحاتها على خمس (5) صفحات.

5. التزام المنهج العلميّ المتعارَف عليه في كتابة البحوث العلميّة.
6. سلامة اللّغة، ووضوح الأفكار وترابطها وتسلسلها تسلسلاً منطقيّاً.
7. أن تُثبَت في آخر البحث (في صفحة مستقلّة) قائمةٌ بالمصادر والمراجع، مرتبةً ترتيباً هجائيّاً بحسب اسم المصدر أو المرجع (من الألف إلى الياء)، مشتملة على معلومات النشر، ويُستَغنى بذكر معلومات النّشر في ثبت المصادر عن ذكرها في الهامش. وفي حال كون القرآن الكريم أحدَ مراجع الباحث فإنّه يُذكَرُ أوّلاً، مع بيان الرّواية الملتزَمة.
8. في تخريج الأحاديث تُتَّبع الطريقة المعروفة من ذكر الكتاب والباب ورقم الحديث، مع ذكر الجزء ورقم الصّفحة.
9. ألّا يكون البحث قد سبق نشره في مجلّة أخرى، أو ضمنَ أعمال مؤتمر، أو نحو ذلك.
10. لا تمانع المجلّة في نشر بحث مستلّ من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه للباحث نفسه إذا استوفى شروط النّشر، شرط أن يرفق صورة من قرار لجنة المناقشة. ولا يُستفاد من نشر البحث المستلّ من رسالة الباحث أو أطروحته في التّرقيات العلميّة، وإنّما يُنشَر تعميماً للفائدة، ويُشار -حال نشر البحث- لهذا في الصّفحة الأولى من البحث عند نشره في المجلّة.

- **شروط الإخراج الفنّيّ للبحث:**

1. أن يكون البحث مطبوعاً بالحاسوب على برنامج (Microsoft Word)، بحجم ورق (A4)، بخطّ (Traditional Arabic) أو (Sakkal Majalla)، بحجم (16) للمتن، و(16–Bold) للعناوين الفرعيّة، و(17–Bold) للعناوين الرّئيسة، و(14) للتّعليقات في الهوامش. ويُشترَطُ إرفاق نسخة على صيغة (PDF)، وفي حال استعمال خطوط أخرى -كما في رسم المصحف ونحو ذلك- فإنّه يُشترَط إرفاق الخطوط أو رابط لتحميلها.
2. أن تكون هوامش البحث كالتالي: اليمين (2.5 سم)، واليسار (2.5 سم)، والأعلى (3 سم)، والأسفل (2.5 سم).
3. أن يكون تباعد الأسطر مفرداً، ومحاذاة الفقرات على خانة (ضبط كليّ)، وتباعد الفقرات (0) قبل الفقرة وبعدها، إلّا العناوين الفرعيّة: قبلها (6) وبعدها (0)، والعناوين الرّئيسة: قبلها (18) وبعدها (6).
4. أن يكون ترقيم الصفحات أسفل الصفحة في المنتصف، ولا يُدرج على صفحة الغلاف.
5. تتضمّن صفحة الغلاف عنوان البحث، واسمَ الباحث، ودرجتَه العلميّة، والجامعة والكلّيّة الّتي يعمل بها. ويُعادُ عنوان البحث فقط أعلى الصّفحة الأولى من الملخّص ومن البحث.

ثالثاً: آليّة استقبال الأعمال العلميّة وتقويمها:

1. تُستقبَل الأعمال العلميّة على البريد الإلكتروني للمجلة: (shareaa_j@elmergib.edu.ly) فقط، وليست هيئة التّحرير بالمجلّة مسؤولة عن استقبال البحوث الّتي ترد من أي طريق آخر.
2. تلتزم هيئة التّحرير المعايير الأخلاقيّة في كافّة إجراءات النّشر، ومن ذلك ما يتعلّق ببيانات الباحثين (أرقام الهواتف، والبريد الإكتروني، ....)، حيث تتعهّد ألّا تستعمل هذه البيانات ونحوها في غير إجراءات النّشر.
3. تُعرَض ملخّصات البحوث الواردة على الهيئة الاستشاريّة للمجلّة خلال اجتماعاتها الدّوريّة، ويكون العرض سرّيّاً (دون عرض اسم الباحث)، ويُعتبَر رأي أغلبيّة الأعضاء لقبول الملخّصات أو رفضها، شرط ألّا يكون المجتمعون أقلّ من ثلاثة أعضاء، وفي حال تساوي العدد قبولاً ورفضاً فإنّ الملخّص يُعدُّ مقبولاً. وفي حال كون البحث مقدّماً من أحد أعضاء الهيئة الاستشاريّة فإنّه يُعرَض بنفس الآليّة، إلّا أنّه لا اعتبار لرأي العضو الباحث في ملخّص بحثه.
4. تخضع كلّ البحوث والأعمال الّتي تُقبَل ملخّصاتها لتقويم علميّ سريّ من قبل محكَّمٍ متخصّص في مجال البحث، ويكون المحكّم أعلى درجة علميّة من الباحث، أو مثله على الأقلّ، ولا يقلّ عن درجة محاضر.
5. يُعدُّ مرفوضاً كلُّ عمل يثبت لدى هيئة التّحرير أنّه مسروق، شرط أن يثبت ذلك بشكل واضح لا لبس فيه، إمّا عن طريق برامج التّحقّق الإلكترونيّة، أو بمقابلته بالعمل الّتي يُظنّ أنّه سُرق منه. ويسري هذا في كلّ عملٍ تثبتُ سرقته، سواءٌ كان ذلك قبل عرض الملخّص أو بعده، وسواءٌ كان قبل تقويم البحث أو بعده، مهما كانت نتيجة التّقويم.
6. يكون التّقويم وفق النّموذج المعدّ من هيئة التّحرير بالمجلّة، ويَعتمد التّقويم على عدّة معايير، أبرزها: أهمّية الموضوع وأصالتُه، ووضوح المشكلة البحثيّة، وصياغة العنوان، والتزام المنهج العلميّ، وتسلسل الأفكار وترابطُها، وأهميّة النّتائج والتّوصيات ودقّتُها، وأصالة المراجع وتنوُّعُها، وسلامةُ اللّغة وجودةُ الأسلوب. ويعتمد قرار النّشر على توصية المحكّم.
7. يُعلَم الباحث بنتيجة التّقويم عبر البريد الإلكتروني في مدّة أقصاها شهران من تاريخ استلام بحثه، ويُستثنى من ذلك الظّروف القاهرة العامّة الّتي قد تتسبّب في تأخّر إجراءات التّقويم.
8. في حال ما لو كانت نتيجة التّقويم سلبيّة فإنّ للباحث الحقّ في الاطّلاع على تقرير المحكّم دون اسمه وتوقيعه، كما أنّ له الحقّ في الطّعن في نتيجة التّقويم، على أن يتحمّل رسوم الطّعن الّتي تقرّرها هيئة التّحرير وفق التّكلفة الماليّة لإعادة التّقويم؛ وذلك أنّه في حال الطّعن فإنّ البحث

يُحال لمحكّمين اثنين وفق الشّروط السّابقة، غيرِ المحكّم الأوّل، ويُعدّ البحث مقبولاً للنّشر لو كانت نتيجة إعادة التّقويم إيجابيّة في تقرير المحكّمين كليهما.

9. يُعلَم الباحث بالتّعديلات المطلوبة -إن وجدت- كتابيّاً، ويلتزم إجراءها في مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ إبلاغه بها. وفي حال ما لو أعاد الباحث إرسال البحث دون إجراء التّعديلات المطلوبة فإنّ لهيئة التّحرير عدمُ نشر البحث دون إعلام الباحث بذلك.
10. باب قبول البحوث للنّشر في المجلّة مفتوح طيلة أشهر العام، والأصل أنّ البحوث الّتي ترد إلى هيئة التّحرير خلال الفترة من أوّل ربيع الآخر إلى آخر رمضان- تُنشَر في عدد شهر المحرّم، والبحوث الّتي ترد في الفترة من أوّل شوّال إلى آخر ربيع الأوّل- تُنشَر في عدد شهر رجب، إلّا أنّه في حال ما لو كانت الإجراءات المذكورة أعلاه تستلزم تأخير نشر بحث ما؛ فإنّ لهيئة التّحرير الحقّ في تأخير نشره إلى العدد التّالي للعدد الّذي كان مراداً أن يُنشر البحثُ فيه، وليست ملزّمةً بإعلام الباحث مسبقاً.

رابعاً: اعتبارات عامّة:

1. البحوث الواردة إلى المجلة لا تُرَدُّ إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
2. يحقّ لهيئة التّحرير إجراء التّعديلات الطّفيفة الّتي يقرّرها المحكّم دون الرّجوع إلى الباحث، شرط ألّا تكون هذه التّعديلات مؤثّرة في صلب الموضوع وأهدافه الرّئيسة.
3. يحقّ لهيئة التّحرير إجراء التّصويبات اللّغويّة، وتنسيقُ البحوث من حيث الطّباعة ونحوها بما يلائم الإخراج الفنيّ للمجلّة، دون الرّجوع إلى الباحث في شيء من هذا.
4. لا تعبّر الآراء الواردة في البحوث والدّراسات المنشورة في المجلّة بالضّرورة عن رأي هيئة التّحرير، وإنّما تعبّر عن آراء كاتبيها، وتقع عليهم وحدهم مسؤوليّة ما تتضمّنه من وجهات نظر ومدى صحّة ما يرد فيها من معلومات أو بيانات.
5. يتمّ ترتيب البحوث المنشورة وفقاً لاعتبارات الإخراج الفنيّ للمجلّة، ولا يعكس ترتيب البحوث قيمتها العلميّة أو مستوى الباحثين.
6. يزوّد الباحث بثلاث نسخ من عدد المجلّة المنشور بحثه به فيما لو تمّ نشر العدد ورقيّاً.

خامساً: هيئة التّحرير والهيئة الاستشاريّة:

1. تتألّف هيئة التّحرير بالمجلّة من ثلاثة أعضاء على الأقلّ: رئيس التّحرير، ومدير التّحرير، وسكرتير التّحرير.
2. تتولّى هيئة التّحرير استقبال البحوث، وتنسيق اجتماعات الهيئة الاستشاريّة، وعرضَ الملخّصات

عليها، والتّواصلَ مع المحكّمين والباحثين في كلّ ما يتعلّق بتقويم الأعمال المقدّمة للنّشر وتعديلها، وغير ذلك من إجراءات النّشر بالمجلّة.

3. ليس من اختصاص هيئة التّحرير تقويمُ البحوث ولا ملخّصاتِها، وإنّما ينحصر عملها في الإجراءات الإداريّة المتعلّقة بالنّشر، والمراجعةِ اللّغويّة، وتنسيقِ الطّباعة، ونحوِ ذلك، في الإطار المتعارَف عليه في هذا المجال. ولا يَمنع هذا الاستعانةَ ببعض أعضائها في تقويم الأعمال المقدّمة للنّشر، شرط تحقّق سريّة التّقويم واستيفاءِ المحكّم لكافّة الشّروط المقرّرة.
4. لا يحقّ لأعضاء هيئة التّحرير نشر نتاجهم العلميّ في المجلّة، إلّا أن يكون نشره من باب تعميم الفائدة، ولا يُستفاد منه في التّرقيات العلميّة والوظيفيّة.
5. تتألّف الهيئة الاستشاريّة من خمسة أعضاء على الأقلّ، يُراعى في اختيارهم تنوّع التّخصّصات، ولا تقلّ درجة عضو الهيئة الاستشاريّة عن (أستاذ مساعد).
6. تجتمع هيئة التّحرير والهيئة الاستشاريّة اجتماعاً شهريّاً واحداً على الأقلّ (ويمكن الاكتفاء بالاجتماعات الإكترونيّة المباشرة عبر الإنترنت، أو تداول الأعمال عبر غرف وسائل التّواصل الإلكتروني)، ويتمّ خلاله عرض ملخّصات البحوث الواردة، ومناقشةُ أيّ مستجدّات أو اقتراحات من شأنها تنظيم العمل بالمجلّة والرّقيّ بمستواها.

والحمد لله أوّلاً وآخراً

وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين

وقفات في طرق نقد الحديث النّبويّ الشّريف والرّد على شبهات المستشرقين حولها

أ. سعاد عقيل أوصيلة

مقدّمة:

الحمد لله الذي جعلنا مسلمين، وأتم نعمته علينا بأن جعلنا من الباحثين في أمور شريعته، المهتمين بأمور دينه، السالكين نهج نبيه القويم.

وبعد:

فإن الله تعالى أرسل نبيه محمداً ﷺ بدين الحق بشيراً ونذيراً، وأيده بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كما أيده بالحكمة -وهي السنة-، والقرآن والسنة هما الأصلان العظيمان اللذان يقوم عليهما التشريع في الدين الإسلامي الحنيف.

فالسنة وإن جاءت في المرتبة الثانية من أصول التشريع، إلا أنها أصل معتمد مستوجب للأخذ به في أمور الشريعة واستنباط الأحكام، فقد تبين بالنص القرآني الذي لا يقبل الشك أنها وحي يوحى.

وقد تعهد الله ﷻ كتابه بالحفظ، فتناقلته الأجيال جيلاً بعد جيل حفظاً في الصدور وكتابة في المصاحف، من غير تحريف ولا تبديل.

وأما السنة فقد اختلط صحيحها بسقيمها، غير أن الله ﷻ سخر لها جنوداً وأئمة احتاطوا لها، فقعّدوا القواعد التي تعين على تمييز نصوصها، ولم يتركوا لأحد المجال لأن يستدرك عليهم طريقتهم في حفظ سنة المصطفى -عليه الصلاة والسلام- والصحيح من الآثار.

وجهود الأولين في حفظ نصوص السنة مبنية على التفحص والتمعن في المرويات، ونقد ما خالف شروط الصحة منها سنداً ومتناً.

وفي هذا البحث الوجيز سأحاول -إن شاء الله- تقديم صورة واضحة ومختصرة عن نقد الحديث الشريف ونشأته وكيفيته كما أسس له أسلافنا الأولون، متبعة في ذلك المنهج التوثيقي، مع بعض التحليل البسيط.

هذا وقد قسمت هذا البحث إلى عدة مباحث ومطالب كالتالي:

- **المبحث الأول:** نقد الحديث وعلاقته بعلوم الحديث، وفيه:
  - المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً.
  - المطلب الثاني: نشأة علم نقد الحديث.

- المطلب الثالث: مفهوم السنة والحديث لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الرابع: أهمية علوم الحديث والسنة.
- المطلب الخامس: علوم الحديث وعلاقتها بنقد الحديث.

○ **المبحث الثاني:** نقد متن الحديث، وفيه:

- المطلب الأول: تعريف المتن لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: نقد متون الأحاديث عند الصحابة.
- المطلب الثالث: منهج التابعين ومن بعدهم في نقد متون الأحاديث.

○ **المبحث الثالث:** نقد سند الحديث، وفيه:

- المطلب الأول: تعريف السند لغةً واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: شروط قبول الرواية وردها عند المحدثين.
- المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث.
- المطلب الرابع: أمثلة لنقد بعض أئمة الحديث لرجال السند.
- المطلب الخامس: العلاقة بين نقد الحديث وعلم مصطلح الحديث.

○ **المبحث الرابع:** نقد المستشرقين لمسلك المحدثين في نقد الحديث الشريف، وفيه:

ذكر ثلاث شبهات أوردها المستشرقون للطعن في منهج المحدثين في نقد الحديث والرد عليها.

المبحث الأول: نقد الحديث وعلاقته بعلم الحديث

المطلب الأول: تعريف النقد لغةً واصطلاحاً

- **تعريف النقد:** النقد لغةً: تمييز الدراهم وإخراج الزائف منها، يقال: نقد الدراهم وانتقدها: أخرج منها الزيف، وناقد فلاناً: ناقشه في الأمر، وناقد الجوزة: ضربها[1].
- **النقد عند المحدثين:** المعنى اللغوي للنقد يبين أنه يتضمن الكشف عن الشيء وفحصه، وتمييز جيده من رديئه، وهو كذلك في المناقشة؛ لأنها تكشف عن رأي المتناقشين وغالباً ما تسفر عن ترجيح رأي وتضعيف آخر أو رفضه. وبهذا المعنى اللغوي استخدم المحدثون النقد وإن لم يعرّفوه بوضوح.
- **فعلم الحديث هو:** «الحكم على الرواة تجريحاً وتعديلاً بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الإشكال عما بدا مشكلاً من صحيحها ودفع التعارض بينها بتطبيق مقاييس دقيقة»[2].

المطلب الثاني: نشأة علم نقد الحديث

ظهر نقد الحديث منذ عهده ﷺ، ومن الروايات الدالة على ذلك: عن أنس ﷺ قال: «آلى الرسول ﷺ من نسائه شهراً، وكانت انفكت قدمه، فجلس في علية له، فجاء عمر ﷺ فقال: أطلَّقْتَ نساءك؟ فقال عليه السلام: لا، ولكني آليت منهن شهراً».

فسؤال عمر ﷺ وطلبه الاستيثاق هو نقد لما وصله من خبر بطريق السماع[3].

المطلب الثالث: مفهوم السنة والحديث لغةً واصطلاحاً

السنة في اللغة: الطريقة، فتطلق على الطريقة خيراً كانت أو شراً، فمن إطلاقها على الخير قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾ [الإسراء: 77]، ولا تكون سنة الرسل إلا خيراً.

ومن إطلاقها على الشر قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِي الْأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ

(1) ينظر: أساس البلاغة للزمخشري 297/2، ت: باسل السود، الناشر دار الكتب العلمية ،ط1، 1419هـ.

(2)جهود المحدثين في نقد متن الحديث، رسالة دكتوراه لمحمد طاهر الجوابي، الناشر: مؤسسة عبد الكريم عبد الله، ط: بدون، 1986م.

(3) جهود المحدثين للجوابي ص 96، والحديث أخرجه البخاري، كتاب المظالم/ باب الغرفة المشرفة على السطوح 2337/874/2، دار ابن كثير - بيروت، 1407هـ.

عَاقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: 137]، فسنن المكذبين لا تكون إلا شراً.

وفي اصطلاح المحدثين: تطلق على ما أثر عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو وصف خَلْقي أو خُلُقي، سواء صلح دليلاً لحكم شرعي أو لم يصلح.

وبعض أهل الحديث يطلقها على كل مروي، فتكون بهذا أعم من الحديث والخبر والأثر، فتشمل المروي عن الصحابة والتابعين وأتباع التابعين[1].

وأما الحديث في اللغة: يطلق على الكلام سواء كان مفيداً أو غير مفيد، ويطلق أيضاً على غير القديم.

وفي اصطلاح المحدثين: يطلق على أمرين:

- **الاول:** أقوال النبي ﷺ؛ أي السنن القولية وحدها، فهو بهذا الإطلاق يحمل على الحقيقة؛ لأن الحقيقة أقوال النبي ﷺ؛ لأنها من حديثه[2] الذي تحدث به إلى الناس، أما وصفه أو ذكر أفعال فعلها، فيطلق على ما جاء منها بلفظه فقط، وليس على ما تناقله الناس؛ فهذا من أقوال الناس، وليس من حديثه ﷺ.
- **الثاني:** إطلاق الحديث على ما يرادف السنة، أي إطلاقه على كل ما يروي عن النبي ﷺ.

فالإطلاق الأول يجعل الحديث أخص من السنة؛ لأن السنة تشمل الأقوال والأفعال والتقريرات والأوصاف الخلقية والخلقية[3].

المطلب الرابع: أهمية علوم الحديث والسنة

تكمن أهمية الحديث وعلوم السنة في الإفادة في الأحكام التشريعية؛ لهذا اهتم بها العلماء، ووضعوا الضوابط والقواعد التي تمكن من دراستها وتمييز صحيحها من ضعيفها، فظهرت المصنفات المختلفة الخاصة بعلوم الحديث، وذلك منذ بداية عصر تدوين الحديث في أوائل القرن الثاني الهجري وحتى يومنا هذا.

المطلب الخامس: علوم الحديث وعلاقتها بنقد الحديث

قسم علماء الحديث علم الحديث إلى قسمين:

1- **علم الحديث رواية:** وهو علم موضوعه نقل الأحاديث والأخبار وتداولها، سواء بين الأقران المتعاصرين،

(1) أساس البلاغة للزمخشري 478/1، مادة (س ن ن)، والتعريفات للجرجاني 122/1، باب السين.

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عزالدين ضُلي، ص29، 30، مؤسسة الرسالة - دمشق - سوريا، ط1، 1433هـ - 2012م.

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص30، 31.

أو بين الأجيال من السلف إلى الخلف، والهدف من هذا العلم حفظ الخبر ونقله، ولا يدخل في موضعه تمحيص الخبر والحكم عليه من حيث القبول والرد، ولا يقف علم الرواية عند صحيح الحديث ومستقيم الأخبار، بل قد يتناول في نطاقه كل قول وخبر، حتى ولو كان مصنوعاً مختلقاً؛ لكي يتقيه الناس ويحذروه[1].

وقد اتبع رواة الحديث طرقاً مختلفة لتحمل الروايات وحفظها وأدائها، منها حفظ الصدر وحفظ الكتاب، والوجادة والإجازة والمناولة والإعلام.

غير أن علم الحديث رواية لا يندرج فيه نقد الحديث، لأنه وإن كان يهتم بمعرفة طريقة الأداء والتلقي للمرويات إلا أنه لا يبحث في صحتها.

2- **علم الحديث دراية:** كلمة (دراية) تدل على علم عميق ببواطن الأمور التي لا تعلم إلا بالبحث والتنقيب والحيلة، ولقد استخدم علماء الحديث هذه الكلمة لتدل على مبلغ الجهد العلمي الذي يحتاج إليه المحدث للوصول إلى بغيته في إصدار الأحكام على الأحاديث التي قدمها له علم الرواية.

وإذا كانت الرواية نقلاً للمعلومات؛ ويقدر على ذلك الأمي والطفل الصغير، فإن الدراية فهم وتتبع وبحث ومعرفة بالتراجم والطبقات وأحوال الرواة، وخبرة بالمتون والألفاظ وأنواع الترجيح، وإدراك عميق للعلل الخفية، ورؤية واسعة للحركة الحديثية عبر العصور وعلى اختلاف الأقطار.

وبذلك فإن علم الحديث دراية يشمل الجوانب التالية:

1. علم الجرح والتعديل.
2. علم العلل.
3. نقد المتن[2].

وبما أن البحث في المتن داخل في نقد الحديث، فإن علم الجرح والتعديل أيضاً هو نقد، حيث إن النظر في حال الراوي لقبول الحديث أو رده هو نقد لسند الحديث، كما أن علم العلل يقوم على التنبيه على علل المتن والسند معاً، فهو بهذا يجمع نقد المتن والسند معاً.

وبهذا نجد أن نقد الحديث يتضمن الجوانب الثلاثة لعلم الحديث دراية.

---

(1) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزين الدين الأنصاري 91/1،92، ت: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية – لبنان، 1422، وينظر: الفكر المنهجي عند المحدثين، لهمام عبد الرحيم سعيد، رئاسة المحاكم والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1408هـ.

(2) علم الحديث رواية ودراية عن فتح الباقي بشـــرح ألفية العراقي 91/1،92 ، والفكر المنهجي عند الحدثين، لهمام ســـعيد، ص62.

المبحث الثاني: نقد متن الحديث

المطلب الأول: تعريف المتن لغةً واصطلاحاً

المتن: هو ما اكتنف الصلب من الحيوان، وبه شُبه المتن من الأرض (ما صلب وارتفع منها)، ومتُن الشيء: قوي متنه فهو متين، ومنه حبلٌ متين، ويُجمع المتن على متون وأمتان[1].

واصطلاحاً: عرفه ابن حجر فقال: «غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام»[2].

المطلب الثاني: نقد متون الأحاديث عند الصحابة

كان الصحابة ﷺ هم أول من تعرض لنقد متون الأحاديث، وقد حدث ذلك حتى في عهده ﷺ، كما في حديث الإيلاء المروري عن عمر ﷺ، ومن تتبع الحوادث والمواقف التي صاحبت المرويات التي تعرضت إلى النقد في عصرهم يمكنه التعرف على المقاييس التي اعتمدوها لنقد المتن، والتي كانت:

أولاً: المقاييس المستندة إلى دلائل حسية، وهي:

1. عرض الحديث على القرآن الكريم والمحفوظ من السنّة.
2. عرض الحديث على القرآن الكريم.
3. عرض الحديث على المحفوظات الثابتة من السنة.
4. عرض الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية.

وسنوضح بالأمثلة كيفية اعتبار الصحابة لهذه المقاييس[3]

أولاً: عرض الحديث على القرآن الكريم والمحفوظ من السنة:

- موضوع النقد: الحديث المتضمن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه.
- الناقد: السيدة عائشة أم المؤمنين ﷺ.
- المستدرك عليه: عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ﷺ.

نص الحديث وصيغة النقد:

روى عبد الله بن عباس عن عمر بن الخطاب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله

(1) لسان العرب، لابن منظور 434/3، 435، مادة (متن)، ترتيب: يوسف الخياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب - بيروت، ط: بدون.
(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ص120.
(3) جهود المحدثين، للجوابي، ص456.

عليه».

وفي رواية عبد الله بن عمر: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي».

ذُكر عند السيدة عائشة ﵂ رواية عمر وابنه فقالت: إنكم لتحدثونني عن غير كاذبين ولا مكذبين، ولكن السمع يخطئ.

وذكر عنها أربع روايات تصف فيها عمر بالنسيان، ورواية تصفه فيها بالخطأ.

وقد خطّأت ﵂ الرواية لمخالفتها نصَّ القرآن، فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله ﷺ أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، ولكنه قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله». وقالت: «حسبكم القرآن: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: 18].

ونقد السيدة عائشة لرواية عمر وابنه ﵂ لم يشك أحد في وقوعه، لأنها واردة في أصح كتب السّنّة وهو (صحيح البخاري)، وهو لا يقتضي إلغاء رواية عمر، وإنما حملت على تعذيب الميت الذي أوصى بالبكاء عليه أو كان النوح من شأنه[1].

ثانياً: عرض الخبر على القرآن الكريم:

- موضوع النقد: الحديث المتضمن إسقاط نفقة المطلقة ثلاثاً وسكناها.
- الناقد: عمر بن الخطاب ﵁.
- المستدرك عليه: فاطمة بنت قيس.

نص الحديث وصيغة النقد:

«سمع عمر ﵁ قول فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها نفقة حينما طلقت ثلاثاً، فقال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لعلها حفظت أو نسيت، لها السكني والنفقة؛ قال الله ﷻ: ﴿لاَ تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: 1].

ثالثاً: عرض الحديث على السنّة النبوية:

- موضوع النقد: حرمة التطيب عند الإحرام.
- الناقد: عائشة أم المؤمنين ﵂.
- المستدرك عليه: ابن عمر ﵂.

(1) الحديث: صحيح البخاري، كتاب الجنائز/ باب قوله ﷺ: يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه/ 1226/432/1 ، والأمثلة مختارة من: جهود المحدثين، للجوابي، ص461 - 469.

نص الحديث وصيغة النقد:

«عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه قال: سمعت ابن عمر يقول: لأن أصبح مطلياً بقطران أحب إلي من أن أصبح محرماً أنضخ طيباً. قال فدخلت على عائشة فأخبرتها بقوله، فقال: طيَّبتُ رسول الله ﷺ، فطاف على نسائه ثم أصبح محرماً».

فدل حديث عائشة على استحباب الطيب عند الإحرام، وجواز استدامته بعده، وحرمة ابتدائه في الإحرام، وهو قول الجمهور[1].

المقياس الرابع: عرض الحديث أو الخبر على المعلومات التاريخية:

- موضوع النقد: الخبر المتضمن بيان زمن وعدد عمرات النبي ﷺ.
- الناقد: عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.
- المستدرك عليه: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

نص الحديث وصيغة النقد:

عن مجاهد قال: «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد، فسألناه عن صلاتهم فقال: بدعة. فقال له عروة: يا أبا عبد الرحمن، كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ فقال: أربع عمر إحداهن في رجب. فكرهنا أن نكذّبه ونرد عليه، وسمعنا استنان عائشة في الحجرة، فقال عروة: ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى ما يقول أبوعبد الرحمن؟ قالت: وما يقول؟ قال: يقول: اعتمر النبي ﷺ أربع عمر إحداهن في رجب، فقالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر سول الله ﷺ إلا وهو معه، وما اعتمر في رجب قط»[2].

ثانياً: المقاييس الذاتية:

في هذا الجانب اعتمد الصحابة رضي الله عنهم على مقاييس ذاتية في نقد المتن، وفي الأمثلة الثلاثة المقترحة اختلفت هذه المقاييس الذاتية:

- الأول: حصل لعدم علم الناقد بالحديث الذي انتقده.
- الثاني: استند فيه الناقد إلى رأيه.
- الثالث: قصور فهم الناقد.

(1) جهود المحدثين، ص475، 476، والحديث أخرجه مسلم/ كتاب الحج/ باب التطيب للمحرم عند الإحرام 1192/849/2.
(2) جهود المحدثين، ص479، 480، والحديث أخرجه مسلم كتاب الحج/ باب بيان عدد عمر النبي ﷺ 1255/916/2.

والأول: تراجع عن رأيه واعترف بتفوق من استدرك عليه.

والثاني: توقف في النقد الصادر عن عائشة رضي الله عنها، لتقديم سنة الرسول ﷺ على رأيها.

والثالث: رد السيدة عائشة رضي الله عنها نفسها نقد من اعتمد على رأيه فأخطأ.

الأمثلة:

المثال الأول:

- سبب النقد: عدم علم الناقد بالحديث.
- موضوع النقد: الاستئذان ثلاثاً.
- الناقد: عمر رضي الله عنه.
- المرجع: أبوسعيد الخدري رضي الله عنه.
- والمستدرك عليه: أبو موسى الأشعري رضي الله عنه.

نص الحديث وصيغة النقد:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «كنا في مجلس عند أبي بن كعب، فأتى أبو موسى الأشعري مغضباً، حتى وقف فقال: أنشدكم الله هل سمع أحد منكم رسول الله ﷺ يقول: الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك وإلا فأرجع. قال أُبيّ: وما ذاك؟ قال: استأذنت على عمر بن الخطاب ثلاث مرات، فلم يؤذن لي فرجعت، ثم جئته اليوم فدخلت عليه، فأخبرته أني جئت بالأمس فسلمت ثلاثاً، ثم انصرفت، قال: لو استأذنت حتى يؤذن لك؟ قال: استأذنتُ كما سمعتُ رسول الله ﷺ. قال عمر: فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتين بمن يشهد لك على هذا. فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا، فقام أبوسعيد فقال: كنا نؤمر بهذا، فقال عمر: خفي علي هذا من أمر سول الله ﷺ، ألهاني عنه الصفق بالأسواق»[1].

وفي هذا المثال انتقد سيدنا عمر رضي الله عنه ما قاله أبو موسى الأشعري رضي الله عنه لعدم علمه بالحديث، ولذا فمقياس النقد هنا ذاتي يخص سيدنا عمر وحده، وهو عدم علمه بالحديث.

المثال الثاني:

- سبب النقد: اعتماد الرأي.
- موضوعه: الحديث المتضمن النهي عن المشي بنعل واحدة.

(1) الفكر المنهجي عند المحدثين، لهمام سعيد، ص48، 49، والحديث أخرجه مسلم، كتاب الآداب/ باب الإستئذان 1694/3/ 2153.

- الناقد: عائشة رضي الله عنها.
- المستدرك عليه: أبو هريرة رضي الله عنه.

نص الحديث وصيغة النقد:

روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يمش أحدكم في نعل واحدة، لينعلهما جميعاً أو ليخلعهما جميعاً».

ووافق جابر أبا هريرة في هذا الحديث، وعارضته عائشة.

قال ابن عبد البر: ولم يلتفت أهل العلم إلى ذلك؛ لأن السنن لا تعارَض بالرأي.

وعلم أبو هريرة أن هناك من ينكر روايته فقال: ألا وإني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش في الأخرى حتى يصلحها. وتأكيد أبو هريرة لروايته هو رد على من نقده[1].

المثال الثالث:

- سبب النقد: قصور فهم الناقد.
- موضوعه: حديث «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه».
- المراجع أو الناقد: شريح بن هانئ.
- المرجع: عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها.
- المستدرك عليه: أبوهريرة رضي الله عنه.

نص الحديث وصيغة النقد:

عن شرح بن هانئ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه».

قال: فأتيت عائشة فقلت: يا أم المؤمنين، سمعت أبا هريرة يذكر عن رسول الله ﷺ حديثاً، إن كان كذلك فقد هلكنا، فقالت: الهالك من هلك بقول رسول الله ﷺ، وما ذاك؟ فذكر الحديث، وقال: وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت! فقالت: ليس بالذي تذهب إليه، ولكن إذا شخص البصر، وحشرج الصدر، واقشعر الجلد، وتشنجت الأصابع، فعند ذلك من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه[2].

والملاحظ في المثال الثاني أن نقد السيدة عائشة توقف فيه لاعتمادها رأيها في نقد الحديث، وحديث أبي هريرة صحيح، ونجد في المثال الثالث أن النقد أيضاً لم يؤبه له؛ لأنه نشأ عن عدم فهم الناقد، فتراجع عن نقده

(1) ينظر: جهود المحدثين ، ص481، والحديث أخرجه مسلم/ كتاب اللباس/ باب استحباب لباس النعل اليمنى أولاً 2098/1660/3.

(2) ينظر: جهود المحدثين، ص483، والحديث أخرجه مسلم /كتاب الذكر والدعاء/ باب من أحب لقاء الله 2685/2066/4.

بمجرد الفهم الصحيح للنص.

ثالثاً: المقياس العقلي:

وهو إخضاع المروري للعقل ليميز إمكانية صدور مثل هذا الخبر عنه ﷺ، ومنه الأحاديث الموضوعة، واستدل على وضعها بالعقل، إما لركاكة ألفاظها، أو لعدم جوازها عقلاً، كالأحاديث التي تذكر فضل اسم محمد وأحمد وأنهما لا يعذبان، وكذلك أحاديث أن النبي ﷺ أوصى لعلي بالخلافة وأمره بكتمان الأمر، وغيرها كثير من الأحاديث التي تُروى وألفاظها ومعانيها تُحيل كونها من كلام النبوة.

هذا ومن تتبع منهج الصحابة النقدي يجدهم لا يكذب بعضهم بعضاً، كما أنهم لا يستخدمون ألفاظاً جارحة في نقدهم لبعضهم بعضاً، بل أن غاية الأمر أن يصف أحدهم الآخر بالخطأ أو النسيان، حيث إن هدفهم الأسمى هو حفظ السنة، وهذا الذي قاله عمر لأبي سعيد الخدري في حديث الاستئذان: «إني لا أتهمك، بل خفت أن يتقول الناس على رسول الله»[1].

المطلب الثالث: منهج التابعين ومن بعدهم في نقد متون الأحاديث:

اختلف عصر التابعين عن عصر الصحابة في ظهور الفرق والمذاهب المختلفة، وحاول هؤلاء الترويج لاتجاهاتهم بوضع الأحاديث التي تؤيد معتقداتهم، فقد ظهر في عصر التابعين خلق كثير معروفون بالكذب، وخاصةً الشيعة، فإنهم أكثر الطوائف كذباً باتفاق أهل العلم، لذا يعتبر نقد الحديث أهم ما قام به علماء الإسلام للحفاظ على السنة نقية كما جاءت، فوضعوا الضوابط التي يعرف بها حال المتن، ومنها ما وضعه ابن حزم في معرفة عدم صحة المتن، مثل:

1. مخالفة الحديث صريح القرآن.
2. مناقضة الحديث لما ثبت بالسنة الصريحة مناقَضةً بينة.
3. المخالفة الصريحة للحس والمشاهدة.
4. كون الحديث مما لا يشبه كلام النبوة من ركاكة ألفاظه ومجيئه غير بليغ أو منافياً للفصاحة التي يتصف بها ﷺ، وسماجة معناه وامتلائه بالمجازفات.
5. مخالفته للإجماع القطعي الذي لا يقبل التأويل.
6. مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة.

(1) جاء هذا في حديث الاستئذان الذي سبق وروده في هذا البحث في رواية أخرى له في موطأ الإمام مالك ﷺ أول كتاب الاستئذان 1731/964/2.

7. مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ[1].

هذا وقد وضع شيخ الإسلام ابن القيم قواعد في معرفة الحديث الموضوع المخالف للشريعة، وذلك من خلال النظر في متنه، منها[2]:

1. اشتماله على مجازفات لا يقول مثلها رسول الله ﷺ، مثل: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له».
2. تكذيب الحس له، كحديث: «الباذنجان لما أكل له».
3. سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه، كحديث: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً».
4. أن يُدَّعى أنّ النبي ﷺ فعل أمراً ظاهراً وأمرهم بكتمانه، كالتوصية لعلي رضي الله عنه.
5. أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا مثل، إذا كان سنة كذا وقع كيت وكيت.
6. الأحاديث التي تذكر أن الخضر لا يزال حياً.
7. أحاديث صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد وليلة الأحد ويوم الاثنين وليلة الاثنين، إلى آخر أيام الأسبوع.
8. أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب.
9. أحاديث ذم الترك وأحاديث ذم المماليك.
10. مخالفة الحديث صريح القرآن، كحديث: «مقدار الدنيا سبعة آلاف ونحن في الألف السابعة».
11. ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها[3].

واعترض ابن حجر على الأخير فقال: «المدار في الركة على ركة المعنى لا اللفظ؛ لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح»[4].

ومن خلال هذه الضوابط التي وضعها علماء الحديث لمعرفة مدى صحة المتن من عدمه نرى أنهم متى وجدوا الحديث موافقاً للعقل، معتدّاً به في الدين، يوافق ما جاء به القرآن والمأثور الثابت من السنة، مستكملاً شروط الصحة- قبلوه، وما عدا هذا فهو عندهم محل نقد ورد.

---

(1) دراسات في علوم الشريعة والقانون، مجلد 34، عدد 1، 2007م (منهج ابن حزم في نقد متون الأحاديث)، ص80، دراسة للدكتور: مشهور علي قطيشات www.ahlalhadeet.com.

(2) مختصر من المنار المنيف لمحمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1390/ 1970م.

(3) النقاط ملخصة من كتاب المنار المنيف لابن القيم.

(4) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، ص312.

المبحث الثالث: نقد سند الحديث

المطلب الأول: تعريف السند لغةً واصطلاحاً

- **السند في اللغة:** ما ارتفع وعلا من الجبل، وكل ما استند إليه من جدار أو غيره، يقال سند الشيء وأسنده إليه، وتساند إليه: ركن إليه، واعتمد عليه، ويقال: فلان سند، أي: معتمد عليه. والسند والإسناد شيء واحد[1].
- **وفي الاصطلاح:** هو حكاية طريق المتن [2].

أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن صاحبه الأول.

وكما انتقد المحدثون متون الأحاديث فقد انتقدوا رواتها؛ «لأنه كثيراً ما يتوصل عن طريق السند إلى نقد المتن، فمن علل المتن ما لا يمكن الوصول إليه إلا عن طريق البحث في السند، وقد بذل المحدثون غاية الجهد في تتبع الأسانيد وتقصّيها، حتى رحلوا من أجلها في البلاد، وجالوا في الآفاق، لكي يعثروا على سند أو لكي يبحثوا في سند صعُب عليهم أمره»[3].

«من هذه المواقف انطلق أئمة الجرح والتعديل يعدلون ويجرحون، يقصدون بذلك حفظ السنة وتطهيرها من كل المندسين بين أهلها، وأُزيل كلُّ شكٍّ يمكن أن يقدح في مشروعية الجرح. قال الحاكم: إن الإجماع على عدم جواز الاحتجاج في أحكام الشريعة بغير حديث الثقات دليل على جواز جرح من ليس من أهل الحديث، ويستنج أن الإخبار عما في الرجل على الديانة ليس بغيبة؛ لأنه طريق لمعرفة الحديث»[4].

ولقد اعتبر المحدثون الإسناد سلاح المسلم للدفاع عن دينه وعقيدته، قال سليمان الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»[5].

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[6].

المطلب الثاني: شروط قبول الرواية وردها عند المحدثين

وضع علماء الحديث شروطاً في من يؤخذ عنه الحديث، أبرزها ما ذكره الرامهرمزي المصنف الأول في علوم

---

(1) لسان العرب لابن منظور، مادة (سند) 215/2.
(2) نزهة النظر، لابن حجر، ص40.
(3) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، ص345.
(4) الجرح والتعديل، لمحمد الجوابي، ص211، الناشر: شركة أوربيس للطباعة - تونس/ 1997م.
(5) منهج النقد في علوم الحديث، لنورالدين عتر، ص344.
(6) المصدر نفسه، ص344.

الحديث، ووردت أيضا عن الإمام مالك، منها:

1. لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.
2. ولا من سفيه معلن بالسفه يكذب على رسول الله ﷺ.
3. ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ[1].

وزيادة في التوثيق لرواية الحديث وصيانة للسنة من التحريف وعبث العابثين؛ فقد وضع علماء الحديث والسنة علماً خاصاً يبحث في نقد الإسناد، أي نقد رواة الحديث الشريف، اسموه (علم الجرح والتعديل)، واختلفت مراتب الجرح والتعديل للرواة، والتي تنوعت في ذاتها، إلى عدالة وتجريح لشخص الراوي بحسب ورعه وتدينه وصدقه وكذبه، وعدالة وتجريح بسبب خفة الضبط أو الاختلاط.

المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل عند علماء الحديث

أولاً: مراتب التعديل:

الراوي العدل: هو من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة[2].

ومراتب العدالة كالتالي:

1. ما دل على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أفعل: وهي أرفعها، مثل: فلان إليه المنتهى في التثبيت، أو: فلان أثبت الناس.
2. ثم: ما تأكد بصفتين من صفات التوثيق: كثقة ثقة، أو: ثقة ثبت.
3. ثم: ما عبر عنه بصفة دالة على التوثيق من غير تأكيد: كثقة، أو: حجة.

وهذه المراتب الثلاثة يحتج بأهلها وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

4. ثم: ما دل على التعديل من غير إشعار بالضبط: كصدوق، أو: محلُّه الصدق، أو: لا بأس به عند غير ابن معين؛ لأن «لا بأس به» إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة.
5. ثم: ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو الجرح، مثل: فلان شيخ، أو: فلان روى عنه الناس.

وهاتان المرتبتان لا تحتج بأهلهما ولكن يكتب حديثهم ويختبر، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون الرابعة.

6. ثم ما أشعر بالقرب من التجريح، مثل: فلان صالح الحديث، أو: يكتب حديثه، وهذه المرتبة لا يحتج بأهلها لظهور أمرهم في عدم الضبط[3].

---

(1) عن بحث للدكتور محمد لقمان، بعنوان (نشأة علم نقد الحديث) www.ahlalhadeet.com.

(2) نزهة النظر، لابن حجر، ص58.

(3) المصدر نفسه، ص157.

ثانياً: مراتب الجرح وألفاظها:

1. ما دل على التليين، وهي أسهلها في الجرح، مثل: فلان لين الحديث، أو: فيه مقال.
2. ثم: ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه، مثل: فلان لا يحتج به، أو: ضعيف، أو: له مناكير.

وهاتان المرتبتان لا يحتج بحديثهم، لكن يكتب للاعتبار، وأهل المرتبة الثانية دون الأولى.

3. ثم: ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه، مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو: لا تحل الرواية عنه، أو: ضعيف جداً، أو: واه بمرة.
4. ثم: ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه، مثل: فلان متهم بالكذب، أو: متهم بالوضع، أو: يسرق الحديث، أو: ساقط، أو: متروك، أو ليس بثقة.
5. ثم: ما دل على وصفه بالكذب ونحوه، مثل: كذاب، أو: دجال، أو: وضّاع، أو: يكذب، أو: يضع.
6. ثم ما دل على المبالغة في الكذب، وهي أسوأها، مثل: فلان اكذب الناس، أو: إليه المنتهى في الكذب، أو: هو ركن الكذب.

والمراتب الأربع الأخيرة لا يحتج بحديثهم، ولكن يكتب، ولا يعتبر به[1].

والجرح مقدم على التعديل إن صدر مُبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدح فيمن ثبت عدالته[2].

ولقد ألّف علماء الحديث الكثير من المصنفات التي تُعنى بنقد رجال الإسناد منها:

1. الجرح والتعديل، لأحمد بن حنبل (ت 241).
2. الضعفاء الصغير، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت 256).
3. الجرح والتعديل، لأبي إسحاق الجوزجاني (ت 259).
4. الضعفاء والمتروكون، لأحمد بن شعيب النسائي (ت 303).
5. الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت 322).
6. الجرح والتعديل، لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327).
7. ميزان الاعتدال، لشمس الدين الذهبي (ت 748).
8. الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي (ت 841).
9. لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852).

---

(1) نزهة النظر، لابن حجر، ص158، 159.

(2) المصدر نفسه.

10. تهذيب التهذيب، لابن حجر.

11. الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد بن أحمد، المعروف بابن الكيال (ت 939)[1].

المطلب الرابع: أمثلة لنقد بعض أئمة الحديث لرجال إسناده

انتقد أصحاب السنن بعض الرواة في كتبهم، مثل الترمذي والنسائي وأبي داود، أورد شيء منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

1. جاء في سنن الترمذي: «حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري، حدثنا شريك، عن ثابت بن أبي صفية قال: قلت لأبي جعفر: حدثك جابر: إن النبي ﷺ توضأ مرّةً مرّةً ومرّتين مرّتين وثلاثاً ثلاثاً؟ قال: نعم»[2].

قال أبوعيسى الترمذي: «وروى وكيع هذا الحديث عن ثابت بن أبي صفية ... وهذا أصح من حديث شريك؛ لأنه قد روي من غير وجه هذا عن ثابت نحو رواية وكيع، وشريك كثير الغلط».

2. ما جاء في سنن أبي داود: «حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن زياد الكوفي، عن سيار أبي الحكم، عن أبي وائل قال: قال أبو هريرة: أخذ الأكف على الأكف في الصلاة تحت السرة».

قال أبو داود: «سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي»[3].

3. جاء في سنن النسائي: «أخبرنا عبدة بن عبد الله، قال حدثنا زيد بن الحباب قال: حدثنا بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي عن غلام لجده يقال له مسعود فقال: مر بي رسول الله ﷺ وأبو بكر، فقال لي أبوبكر: يا مسعود ايت أبا تميم -يعني مولاه- فقل له يحملنا على بعير ويبعث إلينا بزاد ودليل يدلنا، فجئت مولاي، فأخبرته، فبعث معي ببعير ووطب من لبن، فجعلت آخذ بهم في إخفاء الطريق، وحضرت الصلاة ...».

قال النسائي: بريدة هذا ليس بالقوي في الحديث[4].

وأقول قد يكون سبب النقد ليس الطعن في عدالة الراوي -أي في سند الحديث- بل حصول اللبس في اسمه، فيذكر من يوجه إليه النقد، مثل:

---

(1) جهود المحدثين، للجوابي، ص115 – 117.

(2) جامع الترمذي، أبواب الطهارة / باب الوضوء مرة ومرتين وثلاثا 46/65/1، ت:أحمد شاكر/ دار احياء التراث العربي - بيروت.

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة / باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة 1/ 758/260، دار الفكر - بيروت.

(4) المجتبى (سنن النسائي الصغرى)، كتاب الإمامة / باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة والاختلاف في ذلك 800/84/2، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، 1406هـ.

ما قاله الإمام النسائي عقب حديث لإسماعيل بن مسلم عن محمد بن واسع عن مطرف بن عبد الله قال: قال عمران: «تمتعنا مع رسول الله» الحديث.

قال النسائي إسماعيل بن مسلم ثلاثة: هذا أحدهم لا بأس به، والآخر يروي عن ابن الطفيل لا بأس به أيضاً، والثالث يروي عن الزهري والحسن متروك الحديث[1].

ومن خلال هذه الأمثلة نرى استعمال الأئمة لبعض ألفاظ الجرح التي ذكرناها في نقدهم للحديث مثل: كثير الغلط، لا بأس به، ليس بالقوي، ضعيف، متروك وغيرها.

المطلب الخامس: العلاقة بين نقد الحديث وعلم مصطلح الحديث

عند النظر في أسباب نقد الحديث نرى بوضوح أن السبب يكون وجود العلل، والتي إما أن تكون في سنده أو في متنه، أو فيهما معاً.

وبالنظر أيضاً لتصنيف علماء المصطلح للحديث نجد أنهم أطلقوا عليه من التسميات ما يوافق وجود هذه العلل، وأن تقسيم العلماء لأنواع الحديث في علم المصطلح كان بحسب النقد الطارئ على كل نوع منه، ويمكن تفصيل ذلك كالتالي:

1. ما يصنف حسب نقد الرواة، وهو (الجرح والتعديل في علم المصطلح).
2. ما يكشف عن غموض الرواة، مثل أسمائهم وتواريخ وفاتهم وأماكنهم، وهو ما يعرف بـ(الأسماء والكنى) في المصطلح.
3. نقد الحديث من حيث أخذ الراوي وأداؤه للحديث، وهو (طرق التحمل والأداء).
4. نقد الحديث بتقسيمه إلى مقبول ومردود:

أ. **القسم الأول: المقبول:** وهو عدة أنواع:

- الصحيح لذاته.
- الصحيح لغيره.
- الحسن لذاته.
- الحسن لغيره.

ب. **القسم الثاني: المردود:** وهو عدة أنواع:

- ما انتقد وضُعِّف لاختلال العدالة، ومنه: الموضوع، والمتروك، والمطروح.

(1) سنن النسائي الصغرى، كتاب مناسك الحج/ باب القران 2728/149/5.

- ما انتقد وضعُف لاختلال الضبط، ومنه: الضعيف، والمنكر، والمضطرب، والمصحف، والمقلوب، والمدرج.
- ما انتقد وضُعِّف لفقد الاتصال، ومنه: المنقطع، والمرسل، والمعضل، والمعلق المرسل الخفي.
- ما انتقد وضُعِّف لفقد شرط عدم الشذوذ، وهو: الشاذ، والمنكر.
- ما انتقد وضُعِّف لفقد شرط عدم العلة، وهو: المعلل بأي وجه؛ لأن العلة فيه تكون إما بوهم الراوي، أو تبين انقطاع سند ظاهره الاتصال.

ج. القسم الثالث: المشترك بين المقبول والمردود:

في هذا النوع يكون سبب النقد عدم ثبوت درجات الصحة والقبول، فهذا النوع لا يشتمل دائماً على صفات القبول، بل تجتمع أحياناً وتختل أحياناً، ومنه: المرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمتصل، والمسند، والمعنعن، والمؤنن، والمسلسل، والعالي، والنازل، والمزيد في متصل السند، والغريب، والفرد، والعزيز، والمشهور، وزيادة الثقة[1].

(1) عناصر الفقرة مقتبسة من خاتمة كتاب منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، ص456، 458.

المبحث الرابع: نقد المستشرقين لمسلك المحدثين في نقد الحديث الشريف

بذل علماء الحديث ما وسعهم من جهد لحفظ سنة المصطفى ﷺ باعتبارها أصلا ثابتا من أصول التشريع، وتكبدوا في سبيل ذلك أشد العناء، وركبوا أعتى الصعاب، ولكنهم لم يسلموا من النقد ومحاربة أعداء الإسلام، الذين صوروا منهجهم في نقدِ الحديث وتصنيفِ نصوص السنّة تصويراً مشوهاً، ومن هذه الانتقادات ما أورده جولد تسيهر وبعض المستشرقين في نقد مسلك علماء الحديث في حفظ السنة والتي نورد منها الشبهات التالية[1]:

الشبهة الأولى:

قالوا: الحديث بقى 200 سنة لم يدون، ولا يوجد أحد عاش 200 سنة حتى يدون الحديث الصحيح، وقد ظهرت أحاديث مزورة حتى يتمكن كل فريق من الفرق السياسة أن يدلل أن موقفه صحيح من الإسلام ... فلا أستطيع أنْ أجزم أنَّ هذا الحديث صحيح، أو أنَّ هذا الحديث مكذوب.

الرد:

1. إنَّ تدوين الحديث بدأ منذ العصر الأول للإسلام، وقد أذن الرسول ﷺ لبعض الصحابة بتدوينه، أمثال سعيد بن العاص.
2. تصنيف الحديث على الأبواب والجوامع مرحلة متقدمة من تدوين الحديث ظهرت قبل سنة 200هـ، ومن هذه المصنفات من مات مصنفوها في منتصف المائة الثانية، مثل جامع هشام بن حسان (ت 148)، وجامع ابن جريج (ت 150)، وجامع معمر بن راشد (ت 154)، وجامع سفيان الثوري (ت 161).
3. إن علماء الحديث وضعوا شروطاً تكفل نقله عبر الأجيال بأمانة وضبط.
4. إن علماء الحديث انتبهوا إلى عوامل الرواية المكتوبة، فاشترطوا فيها شروط الحديث الصحيح، فنجد على المخطوطات تسلسل سند الكتاب وإثبات السماعات وخط المؤلف أو الشخص الذي يروي النسخة عن نسخة المؤلف أو فرعها.
5. إن التنوع الكبير في الحديث ليس بسبب القبول والرد فقط، بل يتناول أبحاث رواته و أسانيده ومتونه.
6. إن المسلمين لم يغفلوا عن دسائس أهل البدع، فوضعوا قيوداً لصيانة السنة، كقيود رواية المبتدع، وأسباب الوضع، وعلامات الحديث الموضوع.
7. إن علماء المسلمين قد أفردوا لكل نوع من الحديث وعلومه كتباً تجمع أفراده من أحاديث، أو أسانيد،

(1) الشبهات من: منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، والتي أوردها في خاتمة كتابه، ص 462 - 478، بتصرف.

أو رجال.

الشبهة الثانية:

قالوا: إن وجهات النظر التي تبناها النقد الإسلامي للسنة لم يكن في إمكانها أن تساهم في تشذيب المادة المحترمة للأحاديث من الزيادات، ففي النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم.

ومقصود الشبهة هنا أن المسلمين اهتموا بنقد أسانيد الحديث نقداً شكليّاً -وهو ما أسموه (النقدَ الخارجي)- ولم يهتموا بنقد المتون، وهو ما أسموه (النقد الداخلي).

الرد:

1. إن رجال الحديث قسموا الحديث إلى أنواعه المختلفة بحسب النقد الداخلي والخارجي (أي بسبب نقد سنده ومتنه)، وليس بحسب النقد الخارجي فقط، حتى إنهم يقسمون النوع الواحد حسب محل النقد الموجه إليه، فهم يقسمون المقلوب إلى مقلوب سند ومقلوب متن، والمدرج إلى مدرج سند ومدرج متن.
2. إن علماء الحديث احتاطوا من النظرة الشكلية، فاتفقوا على أنه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، ولا بين ضعف السند وضعف المتن.
3. إنَّ النقد الداخلي كان أول علوم الحديث وجوداً، حيث ظهر منذ عصر الصحابة.
4. إن النقد الخارجي للأحاديث (أي نقد السند) يتصل بالنقد الداخلي (أي نقد المتن)؛ لأن إثبات ثقة الراوي لا يثبت بمجرد عدالته، بل من اختبار مروياته.

الشبهة الثالثة:

زعموا أن هناك تعارضاً بين بعض الأحاديث مثل حديث: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار»[1]، ثم يقول: عليّ من المبشرين بالجنة، فكيف -بزعمهم- يكون عليٌّ مبشراً بالجنة وقد قاتل معاوية؟

تأويل هذا الحديث أنه إذا التقى الباغيان وذلك معنى قوله ﷺ عندما سئل: «هذا القاتل فما بال المقتول؟» قال: «كان حريصاً على قتل صحابه».

وممّا يشهد لصحّة هذا التّأويل أنّ من قتل مسلماً آخر دفاعاً عن النفس أو المال فهو شهيد، كما نصّ عليه الحديث: «من قُتل دون ماله فهو شهيد».

فالحديث موضوع الشّبهة محمول عند أهل العلم على القتل عصبية ونحوها، ومعنى قوله ﷺ: «في النار» أي

(1)صحيح مسلم، كتاب الفتن/ باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما 2888/2213/4.

مستحق لها، وقد يجازيه الله تعالى وقد يعفو عنه.

وذكروا أحاديث أخرى متعارضة، والرد على النقد الموجه لها أن بعضها موضوع، والبعض ناسخ ومعارضه منسوخ.

الخاتمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد: فإنه بعد هذا العرض الوجيز الذي تناول نقد الحديث النبوي الشريف وأهميته الكبيرة في حفظ السنة- تبين لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن النقد الحديثي الذي بدأه أسفلانا منذ القرن الأول الهجري وامتد لما بعده من العصور قد استوفى جميع الضوابط والمعايير التي تجعله حجة قوية تتصدى لكل ما يعتري السنة من طعون وشبهات، وأن هذا النقد كان هو السلاح الذي دافع به الأوائل عن مذهب السلف وأهل السنة وحفظوا ووثقوا به عرى الدين، وحسبهم فخراً وشرفاً أن جندهم الله ﷻ لهذا الأمر الجلل. كما وأنه لا يخشى على منهج أهل السنة من شيء ما دامت هناك طائفة هي امتداد لذلك السلف، تحافظ على السنة وتنشر علومها وتقف في وجه ما تعانيه الأمة من زيغ عن مذهب السلف، وانصراف عن الحق.

فلا مكان في الإسلام للفرق ولا للطوائف، كما لا مكان فيه للتفاضل بين البشر إلا بالتقوى والعمل الصالح، ومن دعا في الإسلام لفرقة فقد خالف منهج أهل السنة والجماعة، قال رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة. قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: الجماعة»[1].

وقد فسر أئمة الإسلام -كابن المبارك، ويزيد بن هارون، وابن المديني، وابن حنبل، والبخاري، والخطيب البغدادي، وابن تيمية، وابن رجب- هذه الفرقة الناجية بأنهم أهل الحديث ومن دان بمنهجهم، وأكثر تفسيراتهم وردت عند قوله ﷺ: «لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك»[2].

فقصد بهذا أن أهل السنة وأهلَ الحديث هم الفرقة الناجية، مما يدل على فضل تعلم هذا العلم وتعليمه، وضرورة اقتفاء منهج أهله للفوز بخير الدنيا والآخرة.

هذا وقد خلصت في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

1. إن علم نقد الحديث ليس علماً مستحدثاً كما يزعم المستشرقون.
2. إن نقد المتن له علاقة وثيقة بنقد السند، فكثيراً ما يستدل على علة المتن من خلال السند، وبالعكس؛ قد يستدل على علة السند من المتن، وذلك من خلال النظر في مرويات الرواة.

---

(1)سنن ابن ماجة، كتاب الفتن / باب افتراق الأمم/3992/1322/2، ت : محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية.

(2) منهج أهل السـنة والجماعة في نقد الرجال والفرق والطوائف، لربيع بن هادي عمير المدخلي، ط2، 1412هـ. والحديث أخرجه مسلم، كتاب الإمارة / باب قوله ﷺ: لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق 1920/1523/3.

3. إن أغلب النقد الموجه للمتن يكون بسبب الاضطراب والمخالفة والتفرد غالباً، كما أن الوضع في المتن غالباً ما يكون بدافع سياسي أو مادي أو ديني.
4. إن نقد المستشرقين لمسلك المحدثين -أو حتى للأحاديث نفسها- الغرض منه التشكيك في السنة النبوية وإبطال حجيتها، بينما نقد المحدثين للأحاديث الغرض منه حفظ السنة وإثبات حجيتها وضرورة العمل بها.

وفي نهاية هذا البحث أسأل الله ﷻ أن أكون قد وُفقت في عرض موضوع البحث، وأن أكون قد حققت المطلوب، ووقفت على المقصود، وما توفيقي إلا بالله.

فهرس المصادر والمراجع

1. أساس البلاغة للزمخشري، الناشر: دار الكتب العلمية، 1419هـ.
2. التعريفات، لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، 1405هـ.
3. الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، لمحمد بن عيسى الترمذي السلمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون.
4. جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، رسالة دكتوراه لمحمد طاهر الجوابي، الناشر مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله – تونس، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: 1986م.
5. الجرح والتعديل، لمحمد الجوابي، الناشر: شركة أوربيس للطباعة، تونس: الطبعة: بدون، تاريخ النشر: 1997م.
6. دراسات في علوم الشريعة والقانون (عنوان الدراسة: منهج ابن حزم في نقد متون الأحاديث)، دراسة على شبكة الانترنت، للدكتور مشهور علي قطيشات، www.ahlalhadeet.com، مجلد 34، عدد 1، تاريخ النشر: 2007م.
7. سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: مكتبة أبي المعاطي.
8. سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون.
9. سنن النسائي، لأحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، تاريخ النشر: 1406هـ - 1986م.
10. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: بدون، تاريخ النشر: بدون.
11. فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لزين الدين الأنصاري السنيكي، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، 1422هـ.
12. الفكر المنهجي عند المحدثين، لهمام عبد الرحيم سعيد، الناشر: رئاسة المحاكم والشؤون الدينية - قطر، ط1، 1408هـ.
13. لسان العرب، لابن منظور، ترتيب :يوسف خياط ونديم مرعشلي، الناشر: دار لسان العرب ـ بيروت.
14. المنار المنيف، لمحمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة

المطبوعات الإسلامية- حلب، 1390هـ.

15. منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والفرق والطوائف، ربيع المدخلي، ط2، 1412هـ.

16. منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، 1979م.

17. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، تحقيق: عزالدين ضُلّي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1433هـ - 2012م.

أبحاث العدد

ت	عنوان البحث	الباحث	الصّفحة
1	حكم شراء الحيوان بالوزن: دراسة فقهيّـة تحليليّـة	د. أحمد عمران الكميتي	4
2	تحرير القول في معنى الحديث الّذي تلقّته الأمّة بالقبول	د. محمّد فرج الزّائدي	18
3	حكم الإقدام على التّحبيس على الذّكور دون الإناث عند المالكيّـة	د. أحمد عليّ امّيمه	42
4	أسلوب التّوكيد في سورة العنكبوت: دراسة تطبيقيّة دلاليّـة	أ. وليد جمعة حامد بشر	60
5	وقفات في طرق نقد الحديث النّبويّ الشّريف والرّد على شبهات المستشرقين حولها	أ. سعاد عقيل اوصيلة	94
6	قاعدة «اختلاف الأسباب بمنزلة اختلاف الأعيان»: دراسة فقهيّة تأصيليّة تطبيقيّة	د. صالح فرحات بن جدو	119
7	تقرير حول مؤتمر: «فقه التّعامل مع السّنّة النّبويّة: الاتّجاهات، والضّوابط، والجهود»	د. خليفة فرج الجرّاي	148